مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
Global Islamic Economics Magazine

مجلة شهرية علمية إلكترونية تصدر عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية بالتعاون مع جامعة كاي

العدد / 89 / محرم 1441 هـ الموافق تشرين أول / أكتوبر 2019 م

الربا وأخيتها الضرائب

قشتان تقصمان ظهر البلاد وتأخذان بها إلى الهاوية

- سرّ تكشفه الثورة اللبنانية -

جامعة كاي

جامعة أونلاين

متخصصة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

www.kie.university

الربا وأخيتها الضرائب
قشتان تقصمان ظهر البلاد وتأخذان بها إلى الهاوية
- سرّ تكشفه الثورة اللبنانية

الدكتور سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

حرّم الإسلام الربا كما حرّم الضرائب منذ أكثر من أربعة عشر قرناً، والربا هي أداة السياسة النقدية التقليدية، كما أن الضرائب هي أداة السياسة المالية التقليدية، وتحريم هاتين الأداتين معاً، لابد له من سبب، فهاتان السياستان لابد لهما من التزاوج والتضافر لتساند إحداهما الأخرى وتدعمها، فكلاهما مصدر فساد حياة المجتمعات.

أمران اقتصاديان جديران بالتوقف عندهما في حركة الاحتجاجات اللبنانية، وهما:

١- الضرائب؛ وهي بمثابة القشة التي قصمت ظهر البلدان في السنوات الأخيرة، ولبنان آخر فصولها وقد سبقته الأردن والعراق وفرنسا وغيرها. وقد أشعل فرض ضريبة تطبيقات الخليوي شرارة اضطرابات شعبية واسعة في لبنان، إثر ساعات من فرض ٢٠ سنتاً على التخابر بواتساب، لتجني الخزانة العامة إيرادات متوقعة قدرها ٢٠٠ مليون دولار سنوياً، مع أن تكلفة الاتصالات في لبنان هي الأعلى في المنطقة. وهذا الشرر كان وقوداً لما بعده مما خفي وطال ضرره.

لذلك لا غرابة في رفع المحتجين لشعار (**ما رح ندفع**).

بعض ملامح الاقتصاد اللبناني

١. يُقدّر الدين العام اليوم بأكثر من ٨٦ مليار دولار، أي أكثر من ١٥٠ في المئة من اجمالي الناتج المحلي، وهذه ثالث أعلى نسبة في العالم بعد اليابان واليونان.
٢. تبلغ نسبة البطالة أكثر من ٢٠٪.
٣. تعهد لبنان عام ٢٠١٨ بإجراء إصلاحات هيكلية وخفض العجز في الموازنة العامة، مقابل حصوله على هبات وقروض بقيمة ١١.٦ مليار دولار أقرها مؤتمر "سيدر" الدولي الذي عقد في باريس.
٤. أصدرت الوكالات العالمية للتصنيف الائتماني مراجعات سلبية لديون لبنان السيادية.
٥. أقر البرلمان في تموز(يوليو) ميزانية تقشفية لعام ٢٠١٩ للحد من العجز العام.
٦. اقترح صندوق النقد الدولي على لبنان أن تشمل التدابير المالية توسيع قاعدة الضرائب كـ:
   - زيادة الضريبة على القيمة المضافة.
   - رفع ضريبة المحروقات.
   - إلغاء إعفاءات ضريبية.
   - رفع الدعم عن قطاع الكهرباء.
٨. حقق الاقتصاد اللبناني نمواً ضعيفا وصل بالكاد ٠.٢٪ عام ٢٠١٨، حسب صندوق النقد الدولي.
٩. ارتفع سعر صرف الليرة في السوق السوداء الى ١٦٠٠ مقابل الدولار.

٢- حكم المصرف: وقد سلّط اللبنانيون الضوء على المصارف دون غيرهم من المحتجين في باقي الدول، لأن المصارف لا تقوم بدور تنموي؛ بل تعمل على إفقار الناس وإذلالهم بفوائدها الربوية وسياساتها المكرّسة لظلمهم.

لذلك لا غرابة في رفع المحتجين لشعار (**يسقط حكم المصرف**). وهذا ما يفسر تأخر فتح المصارف أبوابها خوفاً من نقمة أصحاب الودائع في سحب ودائعهم وإدخال المصارف في أزمة سيولة طاحنة.

فما تركته الضرائب أخذته المصارف والعكس صحيح

تتميز الحركة الاحتجاجية اللبنانية عما سبقها من حركات؛ بـ(الوعي الاقتصادي)؛ فالفساد وسرقة المال العام؛ أفلسوا الخزانة العامة؛ فاضطر الحكام للتوجه نحو فرض مزيد من الضرائب بوصفها الوصفة الأسهل والأهون على من يدير دفة الحكم؛ غير آبهين بمصير من تؤخذ منهم الضرائب، حتى وصل الحال لما أسماه ابن خلدون: **الضريبة تقتل الضريبة**؛ لأن الناس دخلوا مرحلة الخمول، وصار الحال بين العمل وتركه سيّان، وأضحت العلاقة عكسية بين معدلات الضريبة ومتحصلاتها (للمزيد يراجع كتابنا: **سياستا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين**، المنشور ٢٠٠٨: رابط التحميل).

إن فرض كثير من الضرائب يقتل الضريبة، وعندما ترى الدولة انخفاض حصيلتها الضريبية؛ تضطر لخفض إنفاقها، وهذا بدا واضحاً في ورقة الاصلاحات الاقتصادية الإسعافية التي قدمتها الحكومة اللبنانية – وقد أشار الحريري لذلك –، كما أشار إلى تخلي المستثمرين عن الاستثمار في لبنان لأن الجزء الأكبر من الأرباح المحققة يتم اقتطاعه على شكل ضرائب للحكومة وأتاوات للمفسدين؛ فيبدأ النشاط الاقتصادي بالتراجع، وتتآكل الإيرادات وبذلك تقتل الضريبة نفسها.

ولـلأسف؛ الجالسون على دفة الحكم لا يتعلمون حتى من الأمثال الشعبية التي تختزل كثيراً من القوانين الاقتصادية فتُبسّطها دون تعقيد؛ فالمثل الشعبي يقول: (**لا يفنى الديب ولا يموت الغنم**)، وقد تمادى الحكام بفرض الضرائب حتى لم يبق

من يدفع، كما تشير الشعارات التي رفعها اللبنانيون المحتجون (**ما رح ندفع**) .

إن ما يبحث عنه العالم – بدوله المتقدمة والمتطورة – متخبطاً بتجارب نظم اقتصادية تحتمل الخطأ والصواب، نتيجته دمار البشر والشجر والحجر، وهذا العالم ما فتئ يبحث عن علاقات اقتصادية تنظم سياساته النقدية والمالية، ولا يجد لذلك مستقراً ولا سبيلاً . وما نراه من نتائج مزرية على البشر؛ لخير دليل على أن هذا التوجه التجريبي لا يكون في التجارب الاجتماعية قطعاً؛ بل محله التجارب التجريدية والعلمية وحسب .

لقد قدم الإسلام في تشريعه أسساً اقتصادية ونقدية ومالية فيها الخير العميم للبشرية، وإذا كان أصحاب التطبيق المعاصرين مصرون على المنهج التجريبي؛ فليكونوا استقرائيين على أقل تقدير، وليقارنوا ما طبقه المسلمون على مدى ١٤٤١ عاماً؛ منها ١٠٠٠ على الأقل ناجحة بجميع المقاييس وبشهادة كل من له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد؛ فتلك الفترة من القيادة للعالم لم تشهد تضخماً مالياً فتاكاً، ولم تشهد أخطاء نقدية فاحشة، ولم يُسجل فيها أزمات اقتصادية خانقة؛ بل كان الناس يعيشون بسعادة (نسبية) . أما النظم التي شهدناها مؤخراً والتي تحاول السيطرة على العالم وقيادته؛ كالشيوعية التي عاشت سبعين عاما، والرأسمالية وربيباتها التي نشأت من رحمها، فالأولى سادت واندثرت ولم تقدم للبشرية إلا القتل والسلب، والثانية قدمت أزمتين عالميتين كبيرتين آذت كل سكان الكرة الأرضية، وبينهما عشرات الأزمات الاقليمية، وأخرى فردية على مستوى الدول؛ هذه النظم ما فتئت تتشبث بفرض مبادئها المتغيرة، والمتلونة بنتائجها التجريبية، وهي حتى الآن لم ترسو على حال .

إن الأصل في الحاكم ومن يمثلونه من حكومة وما شابه هو : (**إدارة مصالح الناس الذين يحكمونهم**) ، وهم في الحقيقة أجراء عند الناس والعكس ليس صحيحاً، والاقتصاد الإسلامي المنبثق من رحم الشريعة الإسلامية فصَلَ مالياً بين القطاع الحكومي وغيره من القطاعات من خلال تخصيص بيتٍ للمال العام، وقد أحدث له إيرادات تخصه، وراعى النفقات وتطورها من جهة ثانية . وبذلك :

تقوم النظرية المالية الإسلامية على نظرية الإيرادات

فطالما أن في بيت المال سيولة ووفرة فللنفقات العامة سبيل ووجهة؛ فإن نفد المال العام، أجيز مد المساعدة له من قبل مؤسسات المجتمع – استثناءاً –، وسمي ذلك عند فقهاء الاقتصاد المالي بـ (**التوظيف على بيت المال**)، ووضعوا للتوظيف شروطاً لا يتعداها الحاكم أبداً، ذكرنا في مقالاتنا العديد من الأمثلة في التاريخ الإسلامي . ولم

يغفل الاقتصاد الإسلامي عن (**إيجاد قنوات داعمة للمال العام**) من قبل مؤسسات مالية متخصصة؛ كمؤسسة الوقف ومؤسسة الزكاة، وكلاهما تخصصان المجتمع المدني؛ فكلا المؤسستين لها مصارف وقنوات تصب في بيت المال ضمن نظام مالي محكم، **وليس لبيت المال أي تحكم بتلك الموارد المساندة**، ولعل المثل الشعبي (**على قد بساطك مد رجليك**) يصف النظام المالي لبيت مال المسلمين.

أما الاقتصاد التقليدي التجريبي فقد آثر إقامة بيت ماله ووزارة خزانته على نظرية النفقات التي شرحناها في كتابنا المشار إليه، فصار الحال هو التمادي بفرض الضرائب ليكون المثل الشعبي المذكور معدلا كالتالي: (**مد رجليك ثم نشد البساط ولو قسرا على مقاسها**) وهذا غريب!، ولما كانت الضريبة مورد محدود لما يطيقه الناس (استثناءاً)؛ فلا يصح أن يُخصص مورد محدد لسد حاجات غير محدودة تخضع لميول ورغبات وشهوات القائمين على حكم الناس، المتناسين بأنهم يخدمون الناس، وأن العكس ليس صحيحاً.

تزاوج الربا والضريبة

إن ما حصل ويحصل هو نتيجة للسياسات المنحرفة، وهو السبب في حصول مشكلة عجز مالي مزمن عند الحكومات بلا استثناء – فالحكومة الأمريكية مثلاً هي أكبر مدين في التاريخ (رابط) –، حيث:

١– تميل الحكومات لفرض الضرائب لتمويل عجزها،

٢– كما تستمرئ الدين لوزارة المال فيها ضمن ضوابط متلونة متغيرة، تلهث وراء نظريات واهية من هنا وهناك. وقد تعرضنا في مقالاتنا؛ لنماذج عالمية عدة كلها فاشلة أدت لأذية للناس وظلمهم.

٣– ثم تُسعف السياسات النقدية لتلك الحكومات سياستها المالية القائمة على الاقتراض والإنفاق غير الرشيد، بانتهاج الربا المحرم – في الشرائع السماوية الثلاث –؛ بل وزادت على الربا تطبيق سياسة التمادي بإصدار النقد ضمن ضوابط متلونة متغيرة، ترسمها مدرسة شيكاغو النقدية، والتي آخر بدعها: **النظرية النقدية الحديثة**؛ فبعد أن فرضت الدولار كنقد عالمي؛ جعلته الأساس في الاحتياطيات النقدية العالمية والدولية؛ وبعد أن أسهبت في اصدار الدولار دون

ضابط ثابت؛ كالغطاء الذهبي، صار مجرد أوراق دون التزام من قبل مُصدره. ويا ليت الأمر بقي عند هذا الحد، بل جاءت تلك النظرية التي تدعي الحداثة لتقول بأن احتياطياتها كافية لضمان الالتزام أما باقي العالم؛ فيكفيه أن تكون سندات الدين الأمريكية احتياطيه؛ وبذلك انتقلت الاقتصادات إلى مهب الريح. وبما أن الأسواق العالمية أُشبعت بسندات الدين التي لم يعد لها مشترين، يُطلّ الفيدرالي الأمريكي الناطق الرسمي والمنفذ لسياسات مدرسة شيكاغو النقدية والمتحكم بصندوق النقد الدولي؛ ببدعة هي أسوأ من كل ما سبق، من خلال اصدار سندات ليلية ليوم واحد سميت بـ(الريبو) تقوم على أساس بيع سندات الخزينة ليلا واستردادها نهاراً، ليكون الاقتصاد الأمريكي ومن يدور في فلكه – أي كل العالم – قائماً على ديون تحركها الفوائد الربوية، ولا يخرج عن هذه القاعدة أحد؛ كالصين أو اليابان أو الاتحاد الأوربي، ومحرك كل ذلك: **نظام مصرفي آثم**؛ أشارت له الاحتجاجات اللبنانية بذكاء مجتمعي، والسبب في ذلك أن جلّ الاقتصاد اللبناني يقوم على الخدمات المصرفية؛ فكان الناس مستشعرين بعِظم هذا الأمر وشدة بلائه على الاقتصاد.

إن الاقتصاد الإسلامي بضوابطه الثابتة على الحاكم والمحكوم؛ المستند على شريعة الإسلام قد **حرّم الربا وحرّم الضرائب معاً**، ولربما لم يكن هذا الربط واضحاً للعيان لأكثر الاقتصاديين وفقهاء القانون وحتى لفقهاء الشريعة؛ لكن الضرر الكلي على المجتمع قد وضح وبان جليّاً لأبسط الناس؛ فخرجوا رافعين شعارات تشرح لجهابذة المال والاقتصاد والقانون والفقه؛ أن احذروا قد بلغ السيل الزبى، ففضحوا اجتماع السياستين النقدية المتمثلة بالربا والمالية المتمثلة بالضرائب لأول مرة في التاريخ جهاراً نهاراً دون كثير من الفهم والذكاء.

لذلك نقول: إن ثورة لبنان ثورة ذكية بسبقها بوضع الإصبع على وجع الشعوب بسبب تمادي الحكام في الخروج عن مهمتهم الأساسية؛ فهم يطلقون العِنان لأفكارهم؛ ثم يطبقونها على حساب الناس وأوجاعهم دون أدنى حسٍ من المسؤولية.

ولابد في هذا الموقف من استحضار مشهد الحاكم العادل الذي شهد له التاريخ وهو يجسّد حسّ المسؤولية الملتزم بتهديد الله لكل راع ولكل مسؤول: **وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ** (الصافات: ٢٤)، أما تفاصيل المشهد؛ فهو كالآتي:

بعد أن طُعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في صلاة الفجر، والذي كان سببا في وفاته رحمه الله، سأل ابنه أن يضع ذقنه على التراب ليعفرها به، وبكى رضي الله عنه، فقال له الناس: ما يبكيك يا عمر؟ وهم الذين يعرفونه

بالشديد القوي، والذي اشتهر بفقهه، والذي استحق لقب الفاروق من بني البشر؛ لشدة تفريقه بين الحق والباطل، وهو صاحب الآثار التي لا يمكن للتاريخ أن يطويها أو أن يمر عليها لعظمها. فقال رضي الله عنه مخاطباً الناس: أخشى أن يسألني الله عن دابة تعثرت في العراق لمَ لَم تعبد الطريق لها يا عمر؟، هيهات هيهات؛ إنه جواب يستشعر صاحبه شدة المسؤولية التي سيوقفه الله عندها؛ فالدابة حيوان وهي أقل شأناً من البشر، ولا تحتاج طريقاً معبداً، كما أن المكان المشار إليه هو تخوم البلاد الشاسعة في حينه، أي أنها بعيدة عن مركز الحكم، فأي مسؤولية هذه؟

أما حال الحكام فإهمال لحقوق الناس الأساسية؛ فالفقر مستشرٍ، والجوع لبطونهم طاوٍ، والخوف والرعب في عيون نسائهم ورجالهم وأطفالهم ظاهر؛ فمال هؤلاء الناس لا يخشون الله في خلقه؟ هذا الخلق لم يُوجده الله تعالى ليعذب بعضه بعضا، بل ليتعارف الناس كل الناس دون تخصيص دينٍ أو لونٍ أو عِرقٍ، يقول المولى جل جلاله: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ (الحجرات: ١٣)؛ فمعيار التفاضل هو التقوى لا شيء غيره.

وفي ذلك قال الفاروق عمر لعامله على مصر آخذاً منه حقاً لقبطي قد سلبه إياه ابن عامله على مصر مستقوياً بمنصب أبيه:

متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟

عبارة تضعها منظمات الأمم المتحدة قانوناً لها، وشعاراً تستظل بظله، بينما لا تعمل به لا هي ولا أعضاؤها، ليقع في حقهم مقت الله تعالى، لقوله عز وجلّ: كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ (الصف: ٣).

والاستعباد مصطلح يُطلق على من فقد حريته؛ فيصير عبداً؛ هو وماله لسيده، فهل صار الناس عبيداً لوزارات الخزانة والمصارف المركزية والقائمين عليها؟ والتي هي بدورها غارقة في الديون وخدمتها؛ ففي لبنان يشغل خدمة الدين حوالي ٣٦٪ من العجز السنوي، وهذه حلقة يصعب كسرها بأقل من خمس سنوات من العمل الجاد. وهذا أنموذج مما قدمه العصر الحالي – بحضارة دوله المتقدمة المتطورة – كما يحلو للكثيرين وسمه،

والمتتبع لمقالات الاقتصاديين الأمريكيين – العاقلين – يرى مصطلح (**عبيد الديون**) قد صار متداولاً، ولعمري إنه أسوأ ما قدمته لنا هذه الحضارة التي ابتعدت عن دين الله تعالى .

وليعلم الحكام جميعهم ومن تسلط على حكم أحد من خلق الله؛ ومنهم أرباب العمل، وأرباب البيوت، وما شابههم، أنهم سيقفون أمام العزيز الجبار بوصفهم مسؤولين امتثالا لقوله تعالى : **وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ** (الصافات : ٢٤) ولن يعفي أحدٌ أحداً من ذلك الموقف؛ إلا إعادة الحق من الظالم للمظلوم، وأنى أن يحدث هذا إلا عند ربٍ عادلٍ مقتدرٍ؟ .

نسأل الله حفظ لبنان وحفظ جميع البلدان .

حماة (حماها الله) بتاريخ ٢٤ صفر ١٤٤١ هـ الموافق ٢٣ تشرين الأول / اكتوبر ٢٠١٩م